معهد التخطيط القومى

عهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا
تخطيط والتنمية

رقم (١٦٨)

العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر" دراسة تحليلية"

يوليو ٢٠٠٣

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٦٨)

العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر "دراسة تحليلية"

يوليو ٢٠٠٣

فريـــق البحـــث

أ.د. عـــــزة عبد العزيز سليمان — الباحث الرئيسى

أ.د. ســـيد محمد عبد المقصـــود

أ.د. الســـيد محمـــد كيـــلانى

أ.د. عـــلا سليمان الحكيـــم

أ.د. محاسن مصطفى حســـنين

د. محمد عبد اللطيف خفاجى

د. فريـــد أحمد عبد العـــــال

د. أحمد عبد العزيز البقـــــــلى

المعيـــدين بالمركز:

- أ.عزة محمد حسن يحيى
- أ.هبه أحمد مصطفـــى
- أ.وجيه زكى عبده
- أ.عادل محمد أحمد شحاته
- أ.أمـــل زكريـــــا عامـــر

من خارج المركز:

د. نعيمـــه رمضـــان

من خارج المعهـــد

أ.إبراهيـــم النجار

وقـــام بأعمـــال النسخ على الحاسب الآلى كل من:

- السيدة/ زكية محمد السيد
- السيدة/ ابتسام محمود عبد الرحمن
- السيدة/ أميمة أحمد محمد سلطان

قائمـــــة المحتـــــويـــات

		رقم الصفحة
	مقدمـــــة عـــــامـــة	٢
الفصل الأول :	المؤشرات الديموجرافية وعلاقتها بعدالة توزيع ثمار التنمية	
	١-١ مقـــدمة	٦
	١-٢ الوضع الحالى للسكان وتطوره وتوزيعه بين المحافظات	٧
	١-٣ الهيكل العمرى والنوعى للسكان	٩
	١-٤ مشكلة الزيادة السكانية وأثرها على عدالة توزيع ثمار التنمية	١٥
	١-٥ بعض مقترحات للحد من الزيادة السكانية	١٥
الفصل الثانى :	العدالة في توزيع فرص العمـــل	
	٢-١ مقـــدمة	١٨
	٢-٢ هيكلية البطالة في مصر	١٨
	٢-٣ الإستثمار والبطالة	٢١
	٢-٤ الطلب على العمل	٢٨
	٢-٥ حصة المحافظات مـــن التعينـــات في الجـــهاز الإدارى للدولة ٢٠٠١-٢٠٠٢	٣٠
	٢-٦ ملخص وأهم النتائـــج	٣٥
الفصل الثالث :	العدالة في توزيع الدخل والإنفـــاق	
	٣-١ المقدمـــــة	٣٨
	٣-٢ فروق التوزيع للدخل العائلى وفقا لمصـــادر الدخـــل المختلفة على مستوى المحافظات (المناطق الحضرية)	٣٨
	٣-٣ فروق توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة وفقـــاً لمصادر الدخل المختلفة علـــى مســـتوى المحافظـــات (حضر وريف)	٤٢
	٣-٤ تفاوت نصيب الفـــرد من الدخـــل (العينـــة)	٤٥

٣-٥ الأنفاق السنوي لأفراد العينة على مجموعات الأنفاق الرئيسية (على مستوى الجمهورية ومستوى حضر وريف) ٤٨
٣-٦ حساب معامل تركز السكان والدخل بالنسبة لوحدة المساحة ٥٢
٣-٧ الدخل والأنفاق والادخار ٥٩
٣-٨ الخلاصة ٦١

الفصل الرابع : عدالة توزيع خدمات التعليم
٤-١ مقدمة ٦٤
٤-٢ واقع التعليم في مصر ٦٤
٤-٣ مؤشرات الحالة التعليمية ٦٦
٤-٤ عدالة توزيع الخدمات التعليمية بين المحافظات ٦٦
٤-٥ ترتيب المحافظات والتفاوتات بينها ٧٩
٤-٦ أسباب القصور في الخدمات التعليمية ٨٠
٤-٧ نموذج مقترح للتقليل من التفاوتات ٨١

الفصل الخامس : عدالة توزيع شبكة الخدمات الصحية الحكومية
٥-١ مقدمة ٨٤
٥-٢ واقع الخدمات الصحية في مصر ٨٤
٥-٣ عدالة توزيع الخدمات الصحية ٨٦
٥-٤ أسباب القصور في الخدمات الصحية ٩٥
٥-٥ متطلبات تحقيق العدالة في توفير الخدمات الصحية ٩٦
٥-٦ التوجهات للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية ٩٩
٥-٧ السياسات اللازمة لتحقيق العدالة في توفير الخدمات الصحية ١٠١

الفصل السادس : العـــدالة في توزيع ثمار التنمية مع التطبيق علـــى قطاع الإسكان ١٩٩٦

٦-١ مقـــــدمة ١٠٤
٦-٢ العـــــدالة ١٠٤
٦-٣ المسكـــن ١٠٥
٦-٤ مشكلة الإسكان في مصر ١٠٦
٦-٥ الفوارق (عدم العدالة) في قطاع الإســكان في مصر ١٠٦
٦-٦ الخلاصـــة ١٢٥

الفصل السابع : دور الجمعيات الأهليـــة كألية مـــــن الأليـــات المساعدة في تحقيق العدالـــة

٧-١ مقـــدمة ١٢٧
٧-٢ تحليل لوضـــع ودور الجمعيـــات الأهليـــة في المساهمة في تحقيق العدالـــــة علـــى مســـتوى محافظات مصر ١٢٨
٧-٣ الجمعيات الأهليـــة ودورها في مجابهـــة الفقر ١٣٢
٧-٤ دور الجمعيات الأهليـــــة في توفـــير الرعايـــة الصحية في مصر ١٣٦
٧-٥ دور الجمعيات الأهلية في مجال التعليم ومحـــو الأميـــــة ١٣٨
٧-٦ بعض التوصيات لتفعيـــل دور الجمعيـــات في المستقبل ١٤١
٧-٧ الخلاصة والتوصيات ١٤٢

الفصل الثامـــــن : أهـــــم النتـــائج والتوصيـــــات

٨-١ أهم نتائج الدراسة ١٤٤
٨-٢ أهم السياسات والإجراءات لتحقيق مستوى أفضل من العدالة ١٤٧

المراجـــــع ١٥٠

قائمـــــة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
(١-١)	بيانات عامة عن سكان مصر طبقا لسنوات التعداد العام (١٩٤٧-١٩٩٦)	٧
(١-٢)	أعداد السكان المتوقعة حتى عام ٢٠٥٠	٨
(١-٣)	الحجم المتوقع للسكان (بالألف) في المحافظات المختلفة	٨
(٢-١)	معدل البطالة بين السكان (١٥سنة فأكثر) حسب محل الإقامة على مستوى المحافظات طبقا لتعداد ١٩٨٦	٢١
(٢-٢)	توزيع إجمالى الاستثمارات على المحافظات للخطة الخمسية ٢٠٠٢-٢٠٠٧ وخطة العام الأول منها	٢٥
(٢-٣)	ترتيب المحافظات حسب نسبة أعداد المتعطلين وتوزيع الاستثمارات في الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧ وخطة عامها الأول	٢٧
(٢-٤)	ترتيب المحافظات حسب أعداد المتعطلين ٢٠٠١ وعدد الوظائف المطلوبة عام ٢٠٠١	٣٠
(٢-٥)	التوزيع النسبى لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الادارى للدولة على المجموعات النوعية	٣١
(٢-٦)	التوزيع النسبى لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الإدارى للدولة ٢٠٠١-٢٠٠٢ على التخصصات وعلى مستوى المحافظات	٣٣
(٢-٧)	ترتيب المحافظات حسب أعداد المتعطلين عام ٢٠٠١ وعدد وظائف البرنامج الحكومى للتوظيف عام ٢٠٠١/٢٠٠٢	٣٤
(٣-١)	هيكل توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من مصادر الدخل المخط	٣٩
(٣-٢)	نسبة توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة وفقا لكل من مصادر الدخل المختلفة والمحافظات (حضر)	٤١
(٣-٣)	نسبة توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة وفقا لكل من مصادر الدخل المختلفة لمجموع (الحضر والريف)	٤٣
(٣-٤)	نسبة توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة وفقا لكل من مصادر الدخل المختلفة لمجموع (الحضر والريف)	٤٤
(٣-٥)	نصيب الفرد من افراد العينة من الدخل حسب مصادر الدخل المختلفة لمجموعة المحافظات والمناطق الحضرية	٤٦
(٣-٦)	نصيب الفرد من افراد العينة من الدخل حسب مصادر الدخل المختلفة بالمناطق الريفية	٤٧
(٣-٧)	نسبة الانفاق السنوى على كل مجموعة من مجموعات الانفاق الرئيسية	٤٩

	لكل محافظة من المحافظات (الحضر والريف)	
(٣-٨)	نسبة قيمة الانفاق السنوى على كل من مجموعات الانفاق الرئيسية حسب كل بند من بنود الإنفاق والمحافظة	٥١
(٣-٩)	نسبة قيمة الانفاق السنوى على كل من مجموعات الانفاق الرئيسية حسب كل بند من بنود الانفاق والمحافظة - الحضر	٥٣
(٣-١٠)	نسبة انفاق كل محافظة على مجموعات الانفاق الرئيسية حسب كل بند من بنود الأنفاق محافظات (حضر)	٥٤
(٣-١١)	نسبة قيمة الانفاق على كل من مجموعات الانفاق الرئيسية - الريف	٥٥
(٣-١٢)	نسبة قيمة الانفاق على كل من مجموعات الانفاق الرئيسية - الريف	٥٧
(٣-١٣)	حساب معامل تركز السكان والدخل بالنسبة لوحدة المساحة في عام ٢٠٠٠	٥٨
(٣-١٤)	الدخل والانفاق والادخار ونسبتهما إلى الدخل على مستوى المحافظات (الريف والحضر)	٦٠
(٤-١)	مؤشرات جودة التعليم على مستوى المحافظات عام ٢٠٠١	٦٧
(٤-٢)	معدل القـــراءة والكتابة (١٥+) على المحافظات (إجمالى ، إناث ، حضر/ريف)	٧١
(٤-٣)	نسبة القيد بمراحل التعليم المختلفة على مستوى الجمهورية (إجمالى ، إناث، حضر/ريف).	٧٥
(٤-٤)	نسب القيد بالتعليم الأساسى والثانوى حسب التبعية (أزهرى - حكومى- خاص)	٧٧
(٤-٥)	الأطفال خارج التعليم الأساسي والثانوي والأميون على مستوى المحافظات عام ٢٠٠١	٧٨
(٥-١)	نصيب السكان من الخدمة الصحية عام ٢٠٠١	٨٦
(٥-٢)	بعض المؤشرات الأساسية للحالة الصحية في محافظات مصر ٢٠٠١	٨٨
(٥-٣)	بعض المؤشرات الأساسية للحالة الصحية في محافظات مصر ٢٠٠١	٩٣
(٦-١)	عدد الأسر والأفراد ومتوسط حجم الأسرة والتزاحم في المناطق الحضرية ١٩٩٦	١٠٨
(٦-٢)	عدد الأسر والأفراد ومتوسط حجم الأسرة والتزاحم في المناطق الريفية ١٩٩٦	١٠٩
(٦-٣)	توزيع الأسر حسب نوع السكن في المناطق الحضرية بالمحافظات ١٩٩٦	١١١
(٦-٤)	توزيع الأسر حسب نوع السكن في المناطق الريفية بالمحافظات ١٩٩٦	١١٤
(٦-٥)	توزيع الأسر حسب نوع حيازة السكن في حضر المحافظات ١٩٩٦	١١٦

(٦-٦)	توزيع الأسر حسب مصدر المياه في حضر المحافظات ١٩٩٦	١١٩
(٦-٧)	توزيع الأسر حسب مصدر المياه في ريف المحافظات ١٩٩٦	١٢١
(٦-٨)	توزيع الأسر حسب وسيلة الإضاءة في حضر وريف المحافظات ١٩٩٦	١٢٤
(٧-١)	التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية (رعاية وتنمية) في عام ١٩٩٩/٩٨	١٢٨
(٧-٢)	التوزيع النسبي لعدد الجمعيات الأهلية والسكان في المحافظات	١٢٩
(٧-٣)	توزيع الجمعيات وفقا لميـــادين العمل عام ١٩٩٩	١٣٠
(٧-٤)	التوزيع الجغرافي لجمعيات التنمية والفقـــراء المدقعـــون (%)	١٣١
(٧-٥)	توزيع مشروعات جمعيات التنمية وعدد المستفيدين حسب نوع المشروع خلال عام ١٩٩٩/٩٨	١٣٢
(٧-٦)	نسبة رؤساء الأسر المعيشية من الإناث ونسبة المطلقات والأرامل منهن ١٩٩٦	١٣٣
(٧-٧)	بيان أنشطة الأسر المستفيدة من مشروع الأسر المنتجة من ١٩٦٤ حتى عام ١٩٩٨	١٣٥
(٧-٨)	توزيع الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال محو الأمية حسب المحافظات ونوع الجمعية وأعداد الدارسين عام ١٩٩٩/٩٨	١٣٨
(٧-٩)	التوزيع الجغرافي لدور الحضانة التابعة للجمعيات الأهلية وعدد الملتحقين بها عام ١٩٩٨	١٤٠

قائمـــــة الأشكـــــال

رقم الشكل	العنـــــوان	رقم الصفحة
(٢-١)	معدل البطالة بين السكان (١٥سنة فأكثر) حسب محل الاقامة على مستوى المحافظات للأعوام ٨٦-٩٦-٢٠٠١	٢٠
(٢-٢)	العلاقة بين التوزيع النسبى للاستثمارات والمتعطلين على مستوى المحافظات	٢٧
(٢-٣)	العلاقة بين التوزيع النسبى للطلب على العمل والمتعطلين على مستوى المحافظات	٢٩
(٢-٤)	التوزيع النسبى لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الادارى للدولة ٢٠٠١-٢٠٠٢ على المجموعات النوعية	٣٢
(٢-٥)	التوزيع النسبى لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الادارى للدولة على مستوى المحافظات	٣٢
(٢-٦)	العلاقة بين التوزيع النسبى لوظائف البرنامج الحكومى للتوظيف عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ والمتعطلون على مستوى المحافظات	٣٥
(٤-١)	كثافة الفصل في مرحلة التعليم الابتدائى في محافظات مصر ٢٠٠١	٦٨
(٤-٢)	كثافة الفصل في مرحلة التعليم الاعدادى في محافظات مصر ٢٠٠١	٦٨
(٤-٣)	حالة الأبنية التعليمية في محافظات مصر ٢٠٠١	٦٩
(٥-١)	الهيكل التنظيمى للخدمة الصحية في مصر	٨٥
(٥-٢)	التباين المكانى بين المحافظات المصرية في عدد الأطباء والممرضين عام ٢٠٠١	٨٩
(٥-٣)	مظاهر الخلل في توزيع الأسرة على محافظات مصر عام ٢٠٠١	٩٠
(٥-٤)	مظاهر الخلل في التوزيع الجغرافى للوحدات الصحية في محافظات مصر عام ٢٠٠١	٩١
(٥-٥)	التباين المكانى بين المحافظات المصرية في التغطية بمياه الشرب والصرف الصحى عام ٢٠٠١	٩٢
(٥-٦)	جوهـــر المشكـــلة الصحيـــة في مصـــ	٩٦
(٥-٧)	المتطلبات اللازمـــة لتحقيق العـــدالة في توفير الخدمـــة الصحية	٩٨
(٥-٨)	التوجهـــات للارتقـــــاء بالخدمـــات الصحية	١٠٠
(٧-١)	الجمعيات الأهلية وفقـــــاً لميـــاديـــن العمـــل ١٩٩٩	١٢٩

مقـــــدمـــة عـــامة

مقدمة عـــامة

العدالة هى أحد الفضائل الأربعة التي قال بها الفلاسفة من قديم الأزل، وهـــي "الحكمـــه، الشـــجاعة ، العفـــه، العدالة "[1].

وهناك تعريفات مختلفة لمفهوم العدالة فيعرفها أفلاطون بأنها أن يحصل كل فرد على ما هو حق له . أمـــا أرسطو فقد عرفها بأنها حد وسط بين ظلم الفرد للآخرين وظلم الأخرين للفرد . وميز أرسطو بين نوعـــين مـــن العدالة، الأول العدالة القانونية وهى التى تمارسها السلطة القضائية حيث تعمل على تعويض المظلوم مـــن الظـــالم . والثانى ومعناها أن تعمل الدولة على ضمان حصول كل فرد على نصيب عادل من مواردها . ويعد مفهوم عدالـــة التوزيع هو المفهوم الأساسى الذى قام عليه مفهوم العدالة الإجتماعية..

وبمعنى آخر يقصد بالعدالة الإجتماعية حصول كافه السكان على فوائد ومنافع الموارد الإستثمارية المنفـــذه والموارد المستخدمة . أى أن العدالة تعنى توزيع الإستثمارات والآثار المترتبة على تنفيذها على حـــيز الدولـــه دون تفرقة بحيث ينال كل مواطن وكل إقليم حقه المتعادل من ثمار التنمية . فالعدالة الإجتماعية مرتبطة بتوزيـــع ثمـــار العمل وتحقيق المساواة بما يكفل توزيع السلع والخدمات لكل حسب حاجته .

وعدالة التوزيع[2] تعنى تحقيق المساواة بين الأفراد وخاصة عند توزيع الأموال بين جميع المواطنين أو عنـــد توزيع الإستثمارات كما هو حديثا، وهى أصلا من الأموال التى تجمع من الناس في شكل ضرائب يعاد إســـتخدامها في جهود الحكام في العمل على راحة المحكومين وتقديم الخدمات إليهم وتطورت تلك الجهود لتصبح توزيع جـــهود التنمية في مجالاتها المختلفة بين جميع أفراد المجتمع دون تمييز.

وتحقيق العدالة يقتضى وجود تشريع أو قانون أو حتى عرف عن كيفية أو أسس العدالة في التعامل بين النـــاس وبينهم وبين الحكام. وتقتضى العدالة أن يتم تطبيق هذه التشريعات دون تحيزاً أو محاباه لفرد على آخر أو لجماعـــة على أخرى في البلد الواحد. أن تحقيق هذا الجانب حتى ولو كان شكليا فهو لا يضمن أن تلك التشريعات تحقـــق العدالة في جانبها الموضوعى.

ويعتبر الإعلان العالمى لحقوق الانسان المنطلق الأساسى لتحقيق العدالة فقد أقر قـــاعدة إنســـانية عامـــة مشتركة لعلاقة الفرد بباقى أفراد مجتمعه وعلاقة هؤلاء الأفراد بالدولة وأجهزة الحكم التى تباشر شئون حياتهم. وجاء في الاعلان العالمى الكثير من الحقوق مثل الحق في الحرية وخاصة حرية الرأى والفكر والعقيـــده، وحريـــة المـــأكل والملبس والمسكن، والأمن والتعليم..الخ من الحقوق حتى حق المشاركة في صنع القرار فيما يختص بحيـــاة الإنســـان وحياة باقى أفراد مجتمعه. ويتضمن ذلك ضمنا تحقيق العدل بين جميع أفراد ذلك المجتمع، إذ أن الكثير مـــن تلـــك

---

[1] مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز، المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٤٠٩.

[2] هناك نوعين من العدالة عدالة توزيعية وأخرى تعويضية . أنظر، د/طلعت عبد الحميد، العدالة الاجتماعية في السياسة التعليمية في مصر، المؤتمر العلمى الدولى للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، مارس ١٩٨٧، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٧ ، ص ١٢٤-١٢٦.

الحقوق تعتبر حقوق واجبة بطبيعة الحياه أو فطرية. إن افتقاد أحد أفراد المجتمع لحق من تلك الحقوق أو حرمانه منها يسقط عن هذا الفرد التكليف القانوني الذى بينه وبين حكومته كما يسقط في بعض الأحيان التكليف الشرعى[1].

ومن هذا المنطلق تقوم إشكالية البحث على الفروض التالية :

أولا: تستهدف العدالة الاجتماعية حصول كل مواطن على نصيب عادل من موارد الدولة[*] .

ثانيا: يرتكز مفهوم العدالة الإجتماعية على أن توزيع الثروة فى المجتمع هى عملية تخضع للسياسات الإجتماعية التى تتبعها العدالة وبالتالى يمكن إعادة صياغتها أو تغييرها . وإن الحكومة كمصدر للسلطة تستطيع أن تقوم بهذه العملية .

ثالثا: العدل والمساواة لايمكن أن يكون لها وجود فى ضوء الفوارق بين الطبقات الإجتماعية أو الفوارق بين الذكور والإناث أو الفوارق بين المناطق الجغرافية المختلفة ولذلك لابد من إعادة لتوزيع الإستثمارات والجهود والموارد والإهتمام بما يؤدى إلى تضييق هذه الفجوات وبما يؤدى إلى تحقيق العدالة الإجتماعية .

رابعا: أن الإختلالات والتشوهات الإقتصادية والإجتماعية وما يترتب عليها من فجوات تنموية لاتحقق مفهوم العدالة، وهذه الأنواع المختلفة من الفجوات يترتب عليها الإضرار بالبيئة الإقتصادية والإجتماعية التى تدور فى فلكها عجلات التنمية .

خامسا: ينبغى أن تتبنى الاستراتيجية القومية للتنمية على عدة اعتبارات أساسية منها:

الإعتبار الأول : إن تنظيم أوضاع التنمية البشرية هو جوهر عملية التنمية، لأن الإنسان المصرى هو محرك عملية التنمية والضمان لنجاحها واستمراريتها، وأن رفاهية الإنسان المصرى تقع فى بؤرة الاستراتيجية، كما أن صونه وإعداده يقع فى بؤرة أولوياتها .

---

[1] اسقط عمر بن الخطاب رضى الله عنه العقوبة عن السارق في حالة الجوع.

[*] إن تحقيق العدالة المطلقة هى لله وحده سبحانه وتعالى فهو " العدل "، وبالتالى فإن المجتمعات الحديثة وحكامها لا يستطيعون تحقيق العدالة المطلقة في كل شئ، فقد يكون ذلك فوق طاقاتهم أو لقصور في جهودهم أو لظروف وقيود خارجة عن إرادتهم لذلك تنشأ الفوارق أو ظاهرة عدم العدالة أو عدم التوازن، وهنا يمكن القول أنه يجب أن يعمل الحاكم دائما وأبداً على تحقيق العدالة والمساواة وخاصة إذا كانت غير مبرره أو إنتفت القيود الواردة على جهوده في هذا الشأن، وإلا أصبح مقصراً في حق رعاياه وحق توفير أحد أو كل الحقوق التى كفلها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

الاعتبار الثانى : أن تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية على صعيد المساحة المأهولة أمر ضرورى، و العمل على تقليل الفوارق يمثل ضمان لزيادة درجة استقرار المجتمع، سواء كانت هذه الفوارق بين طبقات المجتمع وفئاته المختلفة أو بين الرجل والمرأة أو بين أقاليم الدولة ووحداتها الإدارية المختلفة فالفوارق عبارة عن درجة من عدم المساواة (العدالة) فى أى من جوانب التنمية .

الاعتبار الثالث : إن تقليل الفوارق يتطلب تعظيم المشاركة في التنمية، وتعتمد هذه المشاركة على إتاحة فرص متكافئة أمام الجميع دون تفرقة أو تحيز إقليمي أو فئوي أو اجتماعي.

سادساً: إن تحقيق العدالة على صعيد المساحة المأهولة يساهم فى توسيع الخيارات أمام السكان، بما يحقق هدف التنمية البشرية من تحقيق إشباع مستمر لحاجات الإنسان المختلفة، الاجتماعية والثقافية والروحية، وتوفير الطمأنينة له .

لكل ما سبق عرضه تهدف هذه الدراسة إلى بحث وتحليل الفوارق والتباينات أو عدم العدالة ومدى تحققها فى عدد من المجالات الإقتصادية والإجتماعية التى تمثل ممارساً لجهود التنمية لسكان مصر ومن هذه المجالات الاتى :

- فرص العمل .
- الدخل والأنفاق .
- الخدمات التعليمية .
- الخدمات الصحية .
- الإسكان .

هذا بالإضافة إلى إلقاء الضوء على المشكلة السكانية من خلال دراسة وتحليل المؤشرات الديموجرافية وتأثيرها على عدالة توزيع ممار التنمية . وكذلك تحليل دور الجمعيات الأهلية كألية من آليات التى تساعد على تحقيق العدالة ، حيث انها تقوم بتعويض جزء من جهود الحكومة التى لم تتحقق لبعض الفئات من السكان أو فى بعض الأقاليم وبالتالى تساهم فى تحقيق قدر أكبر من العدالة .

وبالتالى تنقسم هذه الدراسة إلى الفصول التالية :

- مقدمة عامة

١- الفصل الأول: المؤشرات الديموجرافية وتأثيرها على عدالة توزيع ممار التنمية

٢- الفصل الثانى: العدالة في توزيع فرص العمل

٣- الفصل الثالث: العدالة في توزيع الدخل والإنفاق

٤- الفصل الرابع : عدالة توزيع خدمات التعليم

٥- الفصل الخامس: عدالة توزيع ممار التنمية مع التطبيق على شبكة الخدمات الصحية الحكومية

٦- الفصل السادس: العدالة في توزيع ممار التنمية مع التطبيق على قطاع الإسكان ١٩٩٦

٧- الفصل السابع: دور الجمعيات الأهلية كألية من الأليات المساعدة لتحقيق العدالة

٨- النتائج والتوصيات

- قائمة المراجع